الفصل الثاني

التاجر والتزاماته القانونية

متى توفرت في الشخص الشروط القانونية اللازمة لاكتساب صفة التاجر خضع للتزامات قانونية تتمثل في الالتزام بمسك الدفاتر التجارية والالتزام بالقيود في السجل التجاري، وعليه نتطرق في هذا الفصل لموضع الشروط القانونية اللازمة لاكتساب صفة التاجر (المبحث الأول) ثم بعد ذلك نتناول موضوع الالتزامات القانونية للتاجر (المبحث الثاني)

المبحث الأول

الشروط القانونية اللازمة لاكتساب صفة التاجر

وفقا لنص المادة الأولى من القانون التجاري الجزائري المعدلة بموجب الأمر 27-96 فإن التاجر هو كل شخص يمارس الأعمال التجارية على وجه الاحتراف باسمه وحسابه وتتوفر لديه الأهلية التجارية. وعليه فإنه لاكتساب صفة التاجر لا بد من توفر مجموعة من الشروط أهمها امتهان الأعمال التجارية، والأهلية التجارية

المطلب الأول

امتهان الأعمال التجارية

يقصد بالأعمال التجارية التي اشترط القانون امتهانها هي التي نصت عليها المادة الثانية والمادة الثالثة من القانون التجاري وهي الأعمال التجارية بحسب الموضوع والأعمال التجارية بحسب الشكل، فهذه الأعمال هي التي تجعل من الشخص تاجرا إذا زاولها على وجه الامتهان، أما الأعمال التجارية بالتبعية فهي غير مقصودة لأنها تعتبر أعمال مدنية في أصلها لا بد أن يكون الشخص تاجرا كشرط حتى يكون العمل المدني تجاريا بالتبعية لصفة التاجر ولصفة مهنته التجارية.

أما الأعمال المختلطة فهي ليست نوعا رابعا من الأعمال التجارية، فإذا كان هذا العمل تجاريا بطبيعته فإن امتهانه يكسب الشخص صفة التاجر، أما إذا تجاريا بالتبعية فإن من كان تجاريا له لا بد أن يكون تاجرا كشرط مسبق لاعتبار العمل تجاريا بالنسبة له.

يرى أنه هناك من يرى أن امتهان الأعمال التجارية بحسب الموضوع هي وحدها التي تكسب الشخص صفة التاجر، وأن تكرار التوقيع على الصفاتج باعتبارها أعمال تجارية بحسب الشكل غير كاف لاكتساب الشخص صفة التاجر.

الفرع الأول

المقصود بامتهان الأعمال التجارية

يقصد بامتهان الأعمال التجارية توجيه النشاط الإنساني نحو القيام بالأعمال التجارية بصفة منتظمة ومستمرة بحيث تكون هذه الأعمال مهنة يتخذها الشخص سبيلا للارتزاق والكسب دون اشتراط أن تكون المصدر الوحيد للكسب، وسواء كانت هذه الأعمال قد تمت مباشرة في شكل مشروع من عدمه، وسواء كانت للشخص محلا تجاريا أو لم تكن.

ولا يشترط امتتهان الأعمال التجارية لاكتساب صفة التاجر بالنسبة للشركات التجارية، فهي تكسب صفة التاجر بمجرد أن تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها قانونا ولو كان موضوعها مدنيا.

الفرع الثاني

المركز القانوني للأشخاص الممنوعين من ممارسة التجارة

إن امتتهان العمل التجاري يكسب الشخص صفة التاجر وتسري عليه أحكام القانون التجاري من خضوعه لنظام الإفلاس في حالة توقفه عن الدفع حتى وإن كان هذا الشخص ممنوعا من ممارسة التجارة سواء باسم مستعار بمقتضى قوانين خاصة، كالمحامين والقضاة والموظفين، وتظهر الحكمة من منع هؤلاء من امتتهان الأعمال التجارية هو عدم تأثر أعمالهم ووظائفهم بمهنة التجارة وبالتالي إلحاق الضرر بمصالح الغير، وحرمانهم من استغلال نفوذ وظائفهم في أعمال تجارية، وأن المنع من امتتهان الأعمال التجارية لا يؤدي لبطلان العمل التجاري.

أما بالنسبة لتعداد امتتهان الأعمال التجارية فانه يجوز أن يمتتهن الشخص أكثر من مهنة، إما أن تكون جمعية تجارية أو إحداها مدنية والأخرى تجارية.

الفرع الثالث

بداية ونهاية الامتهان

يبدأ الامتهان بمباشرة التاجر فعلا، وبذلك يكتسب الشخص صفة التاجر وتستمر معه هذه الصفة، باستمراره في مزاوله الأعمال التجارية على وجه الامتهان، وتزول عنه هذه الصفة وبالتالي ينتهي الامتهان باعتزال التاجر للتجارة أو بوفاته، ولا تنتقل هذه الصفة إلى الورثة، وإذا قام هؤلاء بالاستمرار في ممارسة تجارة مورثهم فإنهم يكتسبون صفة التاجر على أساس امتتهانهم للأعمال التجارية وليس على أساس أنهم ورثة.

الفرع الرابع

ممارسة الأعمال التجارية لحسابه الخاص وبصفة مستقلة

يلزم لاكتساب الشّخص صفة التّاجر أن يقوم بالأعمال التجارية لحسابه الخاص وعلى وجه الاستقلال، وعليه فلا يعدّ تجارا العمال الذين يقومون بالأعمال التجارية لحساب رب العمل لا لحسابهم الخاص، لأنّ مزاوله التّشاط على وجه الاستقلال يقتضي تحمل مخاطر التّشاط.

وقد أكدّ المشرع الجزائري على شرط الاستقلالية في المادة 7 من ق ت ج حيث تنص على أنه: "لا يعتبر زوج التّاجر تاجرا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا تابعا لنشاط زوجته، ولا يعتبر تاجر إلا إذا كان يمارس نشاطا تجاريا منفصلا."

كما يجب أن تلتزم المرأة التّاجرة شخصا بالأعمال التجارية التي تقوم بها في إطار تجارتها حسب المادة 8 الفقرة الأولى من ق ت ج.

وعليه فانه إذا كان أحد الزوجين يمارس نشاطا تابعا لنشاط زوجته، بحيث لا يستقل بمفرده في هذا التّشاط، فلا يعدّ في نظر القانون تاجرا إلا إذا مارسه بشكل مستقل ومنفصل ولحسابه الخاص.

وقد ثار تساؤل في حالة مزاوله التّشاط التجاري بصفة مستترة أي وراء شخص آخر، وإمكان اكتساب صفة التاجر، فقد يكون الشّخص ممنوعا من مزاوله التّجارة بموجب قانوني خاصة أو بحكم المهنة التي يمارسها، كالأطباء والمحامون، الموظفون فيختفي وراء شخص آخر يزاول الأعمال التجارية بدلا عنه.

في هذه الحالة هذا الشّخص المستتر يعتبر تاجرا لأن العمل التجاري يتم لحسابه، أما الشّخص الظاهر فقد أنكر عليه بعض الفقهاء صفة التّاجر، لكن الراجح هو ان الشّخص الظاهر يعتبر تاجرا هو الآخر لأنه يقوم بالأعمال التجارية ويظهر بمظهر التّاجر فكأنه قبل ضمينا ترتيب آثار اكتساب صفة التّاجر عليه، وهذا تطبيقا لنظرية الظاهر وحماية للغير المتعاملين معه.

الفرع الخامس

اكتساب الشّركات للصفة التجارية

تكتسب الشركة الصفة التجارية في القانون التجاري الجزائري إما بحسب شكلها أو بحسب موضوعها وفقا لما نصت عليه المادة 544 ق ت ج فالشّركات التجارية بحسب شكلها ومهما كان موضوعها سواء كان تجاريا أو مدنيا هي شركة التّضامن، شركة التّوصية البسيطة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التوصية بالأسهم وشركة المساهمة، كما تكتسب الشّركة الصّفة التجارية إذا كان موضوعها تجاريا مثل شركة المحاصة، فهذه الشّركة تكتسب

الصّفة التّجارية إذا كانت تقوم بالأعمال التّجارية مثل الشّراء من أجل البيع أو عمليات الصرف والمصارف أو العمليات السمسرة والوساطة.

وتكتسب الشّركة الصّفة المدنيّة إذا كان موضوعها القيام بالأعمال المدنيّة مثل الأعمال الزراعيّة، فيحدد غرض الشّركة أو موضوعها في عقد تأسيسها، فغرض الشّركة الرّئيسي هو الذي يكسبها الصّفة التّجارية أو الصّفة المدنيّة، أما فيما يخصّ الشّركات التي تمارس أعمالا مدنيّة وتأخذ شكلا من الأشكال المنصوص عليها في المادة 544 ق ت ج فتعتبر شركات تجاريّة في القانون التجاري الجزائري وبالتالي تأخذ الصّفة التّجارية ومهما كان موضوعها وغرضها، وهذا ما نصت عليه المادة 2 الفقرة الثالثة من ق ت ج.

المطلب الثاني

الأهليّة التّجارية

زيادة على شرط الاحتراف، يجب على الشّخص أن تكون له أهلية خاصة لممارسة التّجارة، والأهلية هي صلاحية الشّخص لمباشرة التّصرفات القانونيّة، أي أن تكون الأعمال التي يقوم بها الشّخص صحيحة وترتب آثارا قانونيّة،

فإذا لم تتوفر في الشّخص الأهلية فإنه لا يعتبر تاجرا ولو باشر أعمالا تجاريّة واتخذها حرفة له، ويجب عدم الخلط بين انعدام الأهلية والمنع من احتراف التّجارة ذلك لأن الشّخص قد تتوفر فيه الأهلية ويمنع من احتراف التّجارة مثل الموظفين والأطباء... ولكن في حالة ما إذا احترف هؤلاء الأشخاص التّجارة فإنهم يكتسبون صفة التّاجر وتعتبر أعمالهم التّجارية صحيحة، ويلتزمون بجميع التزامات التّجار، وهذا حماية للغير الذي تعامل معهم، بالإضافة إلى تطبيق عليهم جزاء نظرا لمخالفة الحظر الذي جاء في قانون المهنة التي ينتمون إليها، فتوقع عليهم عادة عقوبات تأديبيّة.

وقد جاء القانون التجاري الجزائري بأهلية القاصر المرشد في المادة 5 و6 وأهلية المرأة المتزوجة في المادة 7 والمادة 8، ولم يتناول الأهلية التّجارية للراشد، وهذا ما يستوجب الرجوع للقواعد العامّة للقانون المدني.

الفرع الأول

أهلية الرّاشد

في غياب نص في القانون التجاري يرجع إلى الشّريعة العامّة حيث تنص المادة 40 من القانون المدني الجزائري¹ أن سن الرّشد هو 19 سنة كاملة وأن يكون الشّخص متمتعا بقواه العقليّة غير محجور عليه لعارض من عوارض الأهلية وهي الجنون والعتة والسّفه والغفلة، فالجنون والعتة والسّفه والغفلة، فالجنون والعتة يجعلان الشّخص في حكم عديم الأهلية، أما السّفه والغفلة

(1) تنص المادة 40 من القانون المدني الجزائري " كل شخص بالغ سن الرّشد متمتع بقواه العقليّة، ولم يحجر عليه، يكون كامل الاهليّة لمباشرة حقوقه المدنيّة، سن الرّشد 19 سنة كاملة."

فيجعلان الشّخص في حكم ناقص الأهلية وهذا وفقا لنص المادة 43 ق م ج، فهذه الشّروط لازمة لكي يكون الشّخص أهلا لمباشرة حقوقه المدنية وكذا لمباشرة الأعمال التّجارية.

ولم يفرق المشرع الجزائري فيما يخص سن الرّشد المطلوب لممارسة الأعمال التّجارية بين الرّجل والمرأة، كما لم يفرق بين الوطني والأجنبي الذي يرغب في ممارسة أعمالا تجارية على التّراب الجزائري، فمتى توفرت فيه الأهلية القانونية وفقا للقانون الجزائري يعتبر أهلا لممارسة الأعمال التّجارية حتى لو كان يعتبر ناقص الأهلية بالنّسبة لقانون بلده وهذا وفقا لنص المادة 6 ق م ج.

الفرع الثاني

أهلية القاصر

تناول المشرع الجزائري أهلية القاصر المرشد في المادة الخامسة من ق ت ج⁽²⁾، وفقا لهذا النص فإن القاصر الذي يرغب في ممارسة الأعمال التّجارية يجب أن يكون تتوفر فيه الشّروط التّالية:

✓ يجب أن يكون قد بلغ 18 سنة كاملة.

✓ يجب أن يتحصل على إذن المسؤول عليه(الأب، الأم أو مجلس العائلة)

✓ ويجب التّصديق على الإذن من المحكمة المختصة ويقدم هذا الإذن الكتابي عند طلب التّسجيل في

السّجل التّجاري.

وكما للأب أو الأم سلطة منح الإذن للقاصر لهم سلطة رفض ذلك، كما لهم حق تقييد هذا الإذن وفقا لما يخدم مصلحة القاصر لأنهم يضعون الضّمانات الكفيلة لحمايته، ومتى صدر الإذن وصدقت عليه المحكمة يصبح القاصر كامل الأهلية لكن في حدود الأعمال المأذون له بممارستها.

هذا فيما يخص الأموال المنقولة، أما الأموال العقارية، فالمادة 6 من القانون التّجاري قيدت تصرفات التّاجر القاصر في الميدان العقاري حيث تنص: "يجوز للتّجار القصر المرخص لهم طبقا للأحكام الواردة في المادة 5 أن يرتبوا التزاما أو رهنا على عقاراتهم غير أن التّصرف في هذه الأموال سواء كان اختياري أو جبريا لا يمكن أن يتم إلا بإتباع أشكال الإجراءات المتعلقة ببيع أموال القصر أو عديمي الأهلية.

(2) تنص المادة 5 من ق ت ج على: "لا يجوز للقاصر المرشد ذكر أم انثى البالغ من العمر ثمانية عشر سنة كاملة والذي يريد مزاولة التّجارة أن يبدأ في العمليات التّجارية، كما لا يمكن اعتباره راشدا بالنسبة للتعهدات التي يبرمها عن أعمال تجارية. إذا لم يكن قد حصل مسبقا على إذن والده أو أمه أو على قرار من مجلس العائلة مصادق عليه من المحكمة، فيما إذا كان والده متوفيا أو غائبا أو سقطت عنه سلطته الأبوية أو استحال عليه مباشرتها أو في حال انعدام الأب والأم. ويجب أن يقدم هذا الإذن الكتابي دعما لطلب التّسجيل في السّجل التّجاري."

وعليه يمكن القول أن المادة 6 جاءت كقيد على المادة 5 حيث أن الإذن الممنوح للقاصر من طرف الأب أو الأم أو المجلس العائلي مقيد في التصرفات العقارية، حيث حظر المشرع على القاصر المأذون له بالتجارة التصرف في هذه الأموال (وسمح له بإدارتها فقط)، إلا بإتباع الإجراءات المتعلقة ببيع أموال القصر عدمي الأهلية، هذا من أجل إحاطة القاصر بهذه الضمانات من أجل رعاية أمواله خاصة في الميدان العقاري.

الفرع الثالث

وضعية المرأة المتزوجة

يأخذ القانون الجزائري وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بمبدأ استقلالية الذمة المالية للزوجين وفقا لنص المادة 2/38 من قانون الأسرة الجزائري، فإذا كان أحد الزوجين مكتسبا لصفة التاجر وفقا لما يتطلبه القانون التجاري وكان الطرف الآخر غير مكتسب لهذه الصفة، بينما هذا الأخير يعمل أو يقوم بإدارة تجارة زوجه فلا يكتسب الصفة التجارية، ولا يعتبر تاجرا. إلا إذا مارس عملا تجاريا باسمه وحسابه الخاص.

الفرع الرابع

أهلية الشخص الاعتباري (الشركات التجارية)

وفقا لنص المادة الأولى من القانون التجاري قد يكون التاجر شخصا طبيعيا وقد يكون شخصا اعتباريا، ولا تتمتع الشركة التجارية بالشخصية المعنوية إلا من تاريخ قيدها في السجل التجاري وفقا للمادة 549 ق ت ج، وللشركة أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أو التي يقررها القانون وفقا للمادة 50 ق م ج. إن أهلية الشخص الاعتباري أهلية محدودة في الحدود التي يعينها عقد إنشائه فكل عمل خارج عن نطاق غرضه الذي أنشئ لأجله. بموجب عقد تأسيسه، فلا يلتزم به الشخص الاعتباري ولا يعتبر صادرا عنه، كما لا يلتزم به ممثله الذي أبرمه لأنه لم يقصد الالتزام به شخصيا وإنما قصد انصراف آثاره إلى الشخص الاعتباري، ولكن مع ذلك تترتب في ذمة الممثل القانوني للشخص الاعتباري المسؤولية بتعويض الغير عن الضرر الذي أصابه من جراء بطلان العمل نظرا لخروج الشخص الاعتباري عن حدود غرضه المشروع.

المبحث الثاني

التزامات التاجر

يفرض القانون التجاري على كل من يكتسب صفة التاجر التزامين أساسيين: مسك الدفاتر التجارية من جهة ومن جهة أخرى القيد في السجل التجاري.

المطلب الأول

مسك الدفاتر التجارية

يحتاج كل تاجر إلى معرفة مركزه المالي بصفة منتظمة ودقيقة، لذا فرض القانون التجاري على التاجر مسك دفاتر معينة يسجلون فيها ما لهم من حقوق وما عليهم من ديون، ويدونون فيها جميع العمليات التجارية التي يباشرونها، ويأتي التزام التاجر بامساك الدفاتر التجارية من فكرة المحاسبة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحياة التجارية.

الفرع الأول

أهمية مسك الدفاتر التجارية

تظهر أهمية الدفاتر التجارية في:

- ✓ تمكن الدفاتر التجارية من معرفة مركزه المالي وبدقة تمكنه تقدير فيما إذا كان حالة ربح أو خسارة.
- ✓ الدفاتر التجارية وسيلة للإثبات سواء في العلاقات بين التجار أو بينهم وبين غير التجار.
- ✓ الدفاتر التجارية متى كانت منتظمة وتوقف التاجر عن الوفاء بديونه التي حل تاريخ الوفاء بها فإنها تجنبه الحكم بشهر إفلاسه، وبالتالي إبعاده من تجارته وقد يستفيد من التسوية القضائية والصلح القضائي وعودته على رأس تجارته.
- ✓ إذا كانت الدفاتر التجارية للتاجر منتظمة ودقيقة كان ذلك لمصلحة التاجر/ حيث تقوم مصلحة الضرائب بفرض ضريبة على أساس الأرباح الحقيقية للتاجر والمثبتة في دفاتره، ومتى كانت الدفاتر غير منتظمة وغير دقيقة كان ذلك ضد التاجر، حيث تفرض عليه ضريبة جزافية الأمر الذي قد يؤدي إلى الإجحاف بحق التاجر.

الفرع الثاني

الأشخاص الملزمون بمسك الدفاتر التجارية

فرض المشرع الجزائي التزام مسك الدفاتر التجارية على كل تاجر دون تمييز بين الوطني والأجنبي أو بين التاجر كشخص طبيعي أو شخص معنوي أي الشركات التجارية أما الشركات المدنية فهي غير ملزمة بمسك الدفاتر التجارية.

لكن الإشكال الذي يثور يتعلق بالشريك الذي يكتسب صفة التاجر بقوة القانون في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة بالأسهم، هل يلزم في هذه الحالة بمسك دفاتر تجارية خاصة به؟

هناك قلة تقول أنه يلزم بمسك هذه الدفاتر لأنه له صفة التاجر والنص القانوني لم يعفه من ذلك، لكن الرأي

الراجح أنه لا يلزم على الشريك المتضامن مسك هذه الدفاتر، لأن ليس له تجارة مستقلة عن الشركة، خاصة وأن

شركة التضامن مع قيدها في السّجل التجاري ستكتسب الشّخصية المعنوية، مستقلة عن شخصية الشركاء وبالتالي تصبح لديها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الشّركاء.

الفرع الثالث

أنواع الدّفاتر التجارية

جاء القانون التجاري الجزائري بنوعين من الدّفاتر التجارية، دفتر اليومي في نص المادة 09 ق ت ج، ودفتر الجرد في نص المادة 10 ق ت ج، وتسمى هذه الدّفاتر بالدّفاتر الإلزامية أو الإلزامية، لكن إلى جانب ذلك هناك دفاتر اختيارية تساعد التّاجر على تنظيم تجارته وفي نفس الوقت تساعده على تنظيم الدّفاتر الإلزامية،
أولاً: الدّفاتر الإلزامية (الدفتر اليومي ودفتر الجرد)

1- الدّفاتر اليومي

هو أهم الدّفاتر التجارية وهو عبارة عن سجل يومي لحياة التّاجر بحيث عليه أن يقيد فيه جميع العمليات التي يقوم بها والتي تتعلق بتجارته من بيع أو شراء أو اقتراض أو دفع أو قبض سواء أوراق نقدية أو أوراق تجارية، ويتم ذلك بشكل تفصيلي ودقيق.

والحكمة من ذلك ترجع إلى أن حسابات التّاجر الشّخصية لها أهمية كبيرة عند إفلاسه، إذ من الممكن اعتباره مفلساً بالتّقصير إذا تبين أنه كان ينفق على حياته الشّخصية مبلغاً لا تسمح به حالة تجارته ومركزه المالي. ويجوز للتاجر أن يمسك أكثر من دفتر، حيث يمسك دفاتر يومية مساعدة من أجل تنظيم تجارته فيخصص دفتر للمشتريات وآخر للمبيعات وثالث للمصروفات.

2- دفتر الجرد

ألزمت المادة 10 ق ت ج بـمسك دفتر جرد يقيد فيه عناصر مشروعه التجاري وهي ما للتاجر من اموال ثابتة ومنقولة وحقوق لدى الغير (الأصول) الجانب الإيجابي والديون التي تكون في ذمته لفائدة الغير (الخصوم) الجانب السلبي، ويشترط التّاجر إجراء عملية الجرد مرة في السنة على الأقل، فتقيد صورة من الميزانية العامة للتّاجر. إن دفتر الجرد يساعد في معرفة المركز المالي للتاجر، ويتيح للدائنين في حالة إفلاس التّاجر معرفة ما لديه من الحقوق وما عليه من الالتزامات (الديون).

ثانياً: الدّفاتر الاختيارية

يملك التّاجر إلى جانب الدّفاتر الإلزامية، دفاتر اختيارية تساعده في تنظيم تجارته، نذكر منها على سبيل المثال:

1- دفتر المسودة

يعتبر هذا النوع من الدفاتر مسودة للدفتري اليومي، فتدون فيه كافة العمليات التجارية فور حصولها حتى يتذكرها التاجر، ثم تنقل بعناية إلى الدفتري فالتاجر ملزم بنقلها حسب حصولها، أي بالتتابع من أجل التدقيق، ويستعين التاجر بمثل هذا الدفتري لأن تدوين عملياته اليومية من شراء وبيع ورهن وغيرها في دفتري اليومية مباشرة قد يؤدي إلى وقوعه في أخطاء.

2- دفتر المخزن

تدون فيه كل البضائع التي تدخل وتخرج من المخزن.

3- دفتر الصندوق

يسجل فيه كل المبالغ التي تدخل الصندوق أو تخرج منه وهو ذو أهمية بالغة بالنسبة لبعض الأنشطة التجارية كالبنوك مثلاً.

4- دفتر الأوراق التجارية

يسجل فيه التاجر تواريخ استحقاق الأوراق التجارية من الغير وتلك التي عليه الالتزام بالوفاء بها للغير.

5- دفتر المراسلات

يدون فيه التاجر جميع مراسلاته وفواتيره وغيرها من المستندات، ويتم ذلك بطريقة منتظمة تسهل معها المراجعة وتكفل عند الضرورة التحقيق من الأرباح والخسائر مع ملاحظة أن لا يشترط أن تشكل دفترا بل يمكن أن تكون في ملف يضم جميع مستندات التاجر.

الفرع الرابع

مدة الاحتفاظ بالدفاتر التجارية

ألزم المشرع التاجر من خلال المادة 12 ق ت ج الاحتفاظ بالدفاتر التجارية وكذا المستندات المبررة لحساباتها وجميع المراسلات المتعلقة بالنشاط التجاري لمدة 10 سنوات، وهذا ما أكدته المادة 20 الفقرة 7 من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي³ نصها صراحة: " تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها، وكذا الوثائق الثبوتية لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية محاسبية."

(3) قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، معدل بالأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

ولا ينتج عن انقضاء مدة العشر سنوات تقادم الحقوق أو الديون الثابتة فيها، لأن مدة العشر سنوات لا تعتبر مدة تقادم، فقط قرينة قانونية على ان التاجر اتلف هذه الدفاتر وهي قرينة قانونية بسيطة يقع على عاتق الخصم الإثبات أن التاجر لا يزال يحتفظ بهذه الدفاتر على الرغم من انقضاء المدة المقررة لها.

الفرع الخامس

الجزاء المترتبة على عدم مسك الدفاتر التجارية أو على عدم انتظامها

يتعرض التاجر لعقوبات مدنية وجنائية إذا لم ينفذ التزامه بمسك الدفاتر بصفة منتظمة، وقد نصت على هذه العقوبات المادة 14 ق ت ج، حيث لا يمكن للتاجر تقديمها كوسيلة للإثبات لمصلحته أمام القضاء وزيادة على العقوبات التي تطبق عليه في حالة إفلاسه.

أولاً: العقوبات المدنية

يتعرض التاجر المخل بالتزاماته إلى عدة عقوبات مدنية منها:

- ✓ أن لا يستطيع الاستفادة من القيود المسجلة في الدفاتر كدليل لمصلحته ضد تاجر آخر.
- ✓ كذلك فإذا أمسك دفاتر بطريقة غير منتظمة أو لم يمسكها على الإطلاق، فيجوز حرمانه من الصلح الوافي في الإفلاس وهذا ما نصت عليه المادة 226 فقرة 4 ق ت ج.
- ✓ إذا كانت هذه الدفاتر غير منتظمة فهي ترفض من طرف الإدارة الجبائية لتحديد الضريبة على الأرباح وتطبيق عليه في هذه الحالة الضريبة بصفة جزافية. (قد تكون هناك مبالغة فيها)

ثانياً: العقوبات الجنائية

- نصت المادة 370 ق ت ج على الحالات التي يعد فيها التاجر مرتكباً لجريمة الإفلاس بالتقصير ومن بينها حالة التاجر المتوقف عن الدفع ولم يمسك حسابات مطابقة لأعراف المهنة نظراً لأهمية تجارته.
- كما نصت المادة 371 فقرة 5 ق ت ج على اعتبار التاجر مفلساً بالتقصير في حالة توقفه عن الدفع، وكانت حساباته ناقصة أو غير ممسوكة بانتظام، وعلى اعتبار التاجر مفلساً بالتدليس في حالة توقفه عن الدفع، ويكون قد أقصى حساباته أو بدد أو اختلس كل أو بعض أصوله، أو يكون بطريقة التدليس قد أقر بمديونيته بمبالغ ليست في ذمته سواء كان هذا في محرراته بأوراق رسمية أو تعهدات عرفية أو في ميزانيته.
- أما المادة 378 ق ت ج فقد تعرضت للشركة التي توقفت عن الدفع وطبقت عقوبة الإفلاس بالتقصير على القائمين بالإدارة والمديرين والمصنفين للشركة أو بوجه عام كل المفوضين من قبل الشركة والذين أمسكوا بسوء أو أمروا بإمسك حسابات الشركة بغير انتظام.

وتحيلنا المادة 369 من ق ت ج إلى العقوبات الجنائية المنصوص عليها في المادة 383 من قانون العقوبات على الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم بالتفليس، بالتقصير أو بالتدليس.

الفرع السادس

حجية الدفاتر التجارية في الإثبات

جعل القانون التجاري من الدفاتر التجارية حجية معنية في الإثبات خروجاً عن القواعد العامة التي لا تلزم الشخص بتقديم دليل ضد نفسه، كما لا يجوز للشخص أن يصطنع دليلاً لنفسه ضد الغير ويجب التفرقة بين حجية الدفاتر التجارية في الإثبات لمصلحة التاجر وبين حجيتها في الإثبات ضده.

أولاً: حجية الدفاتر التجارية لمصلحة التاجر

هنا نفرق بين حالتين:

1- إذا كان خصم التاجر تاجراً (التزاع بين تاجرين)

الأصل انه لا يجوز اصطناع الشخص دليل لفائدته، لكن القانون التجاري استثناءاً لهذه القاعدة نص في المادة 13 منه على انه: "يجوز للقاضي قبول الدفاتر التجارية المنتظمة كإثبات بين التاجر بالنسبة للأعمال التجارية".
غير أن القاضي غير مجبر بالأخذ ببيانات التاجر كدليل قاطع في الإثبات بل الأمر جوازي بالنسبة له، فإذا قدم الخصم دليلاً أقوى عكس ما جاء في الدفاتر جاز للقاضي أن يحكم بناء عليه ويترك الدفاتر جانباً.

2- التزاع بين تاجر وطرف مدني

إذا كان العمل مدنياً بالنسبة للخصم المدعي عليه، فلا يجوز للتاجر الاحتجاج عليه بالدفاتر التجارية، غير أنه يجوز للقاضي أن يعود إليها ليستمد منها قرائن يستند إليها في حكم الدعوى وهذا في حدود ما نصت عليه المادة 330 ق ت ج.

ثانياً حجية الدفاتر التجارية ضد التاجر

للدفاتر التجارية حجية كاملة في الإثبات ضد التاجر الذي صدرت منه سواء كان الخصم الذي يتمسك بها تاجر أم غير تاجر وسواء كان الدين محل النزاع تجاري أم مدني، وسواء كانت الدفاتر منتظمة أو غير منتظمة، ومقتضى هذا النص أن دفتر التاجر حجة عليه لأنه يعتبر بمثابة إقرار مكتوب صادر منه، وقد يكون التاجر قد كتبه بخط يده أو بواسطة أحد أتباعه ومن ثم فيكون هذا الدفاتر حجة عليه سواء كان خصمه تاجر أم غير تاجر وسواء كان النزاع تجاري أم مدني ويقدم كدليل للإثبات دفتر التاجر حتى ولو كان غير منتظم وهذا ما يفهم من نص المادة 330 ق م ج.

وإذا كانت هذه الدفاتر منتظمة، فلا يجوز لمن يريد استخلاص دليل لنفسه أن يجزء ما ورد فيها واستبعاد ما هو مناقض لدعواه.

أما إذا كانت الدفاتر غير منتظمة فللقاضي أن يقدر مضمونها دون أن يتقيد في ذلك بقاعدة عدم تجزئة ما ورد في الدفاتر.

وقد نص المشرع الجزائري في القانون التجاري على طريقتين للإطلاع على الدفاتر التجارية وهما:

- الإطلاع الكلي⁽⁴⁾ على الدفاتر وهذه الطريقة تستعمل في حالات حددها المادة 15 ق ت ج.

- الإطلاع الجزئي (التقدم) وهذا ما نصت عليه المادة 16 ق ت ج.

نستنتج من كل ما سبق أن للدفاتر التجارية دور هام في الإثبات وهذا سواء كان لمصلحة التاجر أو ضده لكنها تبقى قرينة بسيطة.

المطلب الثاني

القيود في السجل التجاري

إن الإلتزام التجاري يستوجب شهر المركز القانوني للتاجر وإذا كان شخص طبيعي أو معنوي ويرجع ظهور

نظام السجل التجاري إلى القرن الثالث عشر عندما كانت طوائف التجار في إيطاليا تقيد أسماء أعضائها في قوائم خاصة.

وتختلف أهمية السجل التجاري وأهداف استعماله من دولة إلى أخرى، ففي فرنسا عند إنشاء السجل التجاري

كانت له وظيفة إحصائية بالدرجة الأولى، في حين المشرع الألماني جعل له وظيفة إخبارية لصالح الغير ووضع تحت إشراف قاض مختص.

أما المشرع الجزائري فقد اتخذ موقفا وسطا بين التشريعات حيث أوكل المشرع الجزائري مهمة القيد في

السجل لجهة إدارية تتمثل في "المركز الوطني للسجل التجاري" ولكن القضاء يشرف عليها ويقوم بمراقبتها، فضلا عن قيامه بالنظر في المنازعات الخاصة بها.

(4) الإطلاع الكلي طريقة خطيرة ولهذا السبب حدد المشرع حالات نطاق الإطلاع الكلي في المادة 15 ق ت ج، وهذه الحالات هي: قضايا الإرث، قسمة الشركة، وفي حالة الإفلاس.

الفرع الأول

الملزمون بالقيود في السجل التجاري

تناول القانون التجاري الجزائري، الأشخاص الملزمون بالقيود في السجل التجاري وذلك في المادتين 19 و 20

ق ت ج، وفي نفس الوقت تضمنت أيضا الشروط التي يجب أن تتوفر في هؤلاء وهي أن يكون الشخص تاجرا، ويجب ممارسة النشاط التجاري في الجزائر.

أولا: يجب أن يكون الشخص تاجرا

وفقا لنص المادة 19 والمادة 20 ق ت ج يشترط في الملزم بالقيود في السجل التجاري أن يكون مكتسبا لصفة التاجر وفقا لما تطلبه القانون التجاري الجزائري من امتحان للأعمال التجارية وتوفر الأهلية التجارية، وهذا سواء كان التاجر شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، بالنسبة للشخص الطبيعي سواء كان وطني أو أجنبي، أما بالنسبة للشخص المعنوي يستوي في ذلك الشركات التجارية بحسب الشكل أو بحسب الموضوع.

غير ان الشريك المتضامن في شركة التضامن وشركات التوصية رغم أنه يكتسب صفة التاجر بقوة القانون في هذا النوع من الشركات إلا أنه لا يلزم بالقيود في السجل التجاري فيكفي ذكر اسمه ضمن البيانات الخاصة بالشركة، إلا إذا كانت له تجارة مستقلة عن تجارة الشركة، يمارسها باسمه وحسابه الخاص، في هذه الحالة فقط يلزم بالقيود في السجل التجاري.

ثانيا: يجب ممارسة النشاط التجاري في الجزائر

وفقا لنص المادة 19 والمادة 20 ق ت ج إلى جانب اكتساب الشخص لصفة التاجر كشرط للقيود في السجل التجاري يجب أيضا أن يكون نشاطه التجاري يمارسه في الجزائر، فإذا تخلف هذا الشرط فلا يلزم بالقيود في السجل التجاري، أما إذا كان التاجر شخصا معنويا حتى يلزم بالقيود في السجل التجاري يجب أن يكون له بالجزائر مقر رئيسي أو مكتب أو فرع أو أي مؤسسات كانت.

الفرع الثاني

أثار القيد في السجل التجاري

إن القيد في السجل التجاري عقد رسمي يثبت كامل الأهلية القانونية لممارسة التجارة ويترتب عليه الإشهار القانوني، فلا يسلم إلا سجل تجاري واحد مدة حياة الشركة للشخص المعنوي كما أنه لا يسلم إلا سجل تجاري واحد لأي شخص طبيعي تاجر، معنى ذلك أن تعدد الأنشطة التجارية للتاجر لا يؤدي إلى تعدد السجلات التجارية، وإنما تخضع إلى نظام موحد فلا يسلم للتاجر إلا سجل تجاري واحد مهما تعددت أنشطته التجارية ويتمثل في وثيقة

واحدة يبين فيها كافة المعلومات المتعلقة بأنشطته، وهذا قصد تحقيق مراقبة فعالة للأنشطة التجارية، ويترتب على القيد في السجل التجاري ما يلي من الآثار:

✓ اكتساب الشخص صفة التاجر.

✓ اكتساب الشركة للشخصية المعنوية.

الفرع الثالث

الاحتجاج على الغير بالبيانات التي تقيد في السجل التجاري

يترتب على القيد في السجل التجاري الإشهار القانوني الإجباري، ولا يحتج في مواجهة الغير بهذا القيد إلا بمرور يوم كامل من نشره الإجباري، أما الإشهار القانوني الذي يقوم به المعني وتحت مسؤوليته ونفقته فإنه يسري ابتداء من تاريخ نشره في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، كما ويستهدف الإشهار القانوني الإجباري بالنسبة للشركات والمؤسسات الفردية إطلاع الغير على محتوى العقود التأسيسية والتحويلات والتعديلات والعمليات التي تشمل رأسمالها ورهون الحيازة وتأجير التسيير وبيع المحل التجاري، أما فيما يخص الأشخاص الطبيعيين فإن الإشهار الإجباري يستهدف إطلاع الغير على وضعية التاجر وأهليته وموطن مؤسسته الرئيسي الذي يستغل فيه تجارته فعلا وعلى ملكية المحل التجاري أما التاجر غير المستقر يجب أن يتخذ موطنًا قانونيًا يناسب احتياجات تجارته في إقامته الاعتيادية. ينشر هذا الإشهار أيضا في الجرائد الوطنية أو الجرائد الدورية أو اليومية المؤهلة لذلك،

الفرع الرابع

إجراءات التسجيل في السجل التجاري

يتم التسجيل في السجل التجاري لدى الفرع المحلي التابع للمركز الوطني للسجل التجاري، والذي يوجد على مستوى كل ولاية ويقصد بالتسجيل في السجل التجاري كل قيد أو تعديل أو شطب على أن يتم التسجيل من طرف الشخص المعني أو ممثله القانوني، ولقد سائر المشرع الجزائري التكنولوجيا الحديثة في التسجيل في السجل التجاري حيث سمح بإمكانية التسجيل في السجل التجاري وإرسال الوثائق المتعلقة به بالطريقة الإلكترونية، خاصة مع وجود قانون التوقيع والتصديق الإلكتروني.

وقد حدد المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 15-111 حالات الشطب من السجل التجاري والأشخاص

الذين يمكنهم قانونا طلب الشطب وإجراءاته. فقد حصر حالات الشطب من السجل فيما يلي:

✓ التوقف النهائي عن النشاط وهو ما يعرف بحالة اعتزال ممارسة النشاط التجاري،

✓ حالة وفاة التاجر

✓ حالة صدور حكم قضائي يقضي بالشطب من السّجل التجاري.

ويتم الشطب من السّجل التجاري بناء على طلب وبارادة التاجر المعني سواء كان شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا، وقد يتم طلب الشطب من ذوي حقوقه هذا في حالة الوفاة، أو من طرف مصالح المراقبة المؤهلة أما الجهات القضائية المختصة بعد التأكيد من عدم احترام الإجراءات المطلوبة.

الفرع الخامس

الجزاءات المترتبة عند الإخلال بأحكام القيد في السّجل التجاري

بالرجوع للقانون التجاري، والقانون المتعلق بالسّجل التجاري يتمثل الإخلال بأحكام القيد في السّجل

التجاري في:

✓ عدم التّسجيل في السّجل التجاري.

✓ تعمد بسوء النّية تقديم تصريحات غير صحيحة أو إعطاء بيانات غير كاملة قصد التّسجيل في السّجل

التجاري.

✓ تزيف وتزوير شهادات التّسجيل أو أية وثيقة تتعلق به قصد اكتساب حق أو صفة.

لقد اعتبر المشرع الجزائي الإخلال بأحكام القيد في السّجل التجاري جريمة يعاقب عليها القانون وقد تكون العقوبة مالية فقط مثل الغرامات، أو بالجمع بين العقوبة المالية المتمثلة في الغرامات والعقوبة السّالبة للحرية المتمثلة في الحبس، وفي حالة العود تضاعف العقوبة.